

الجزء الثالث

من تعليقات الشيخ

عبد الرحمن البراك

على

تفسير التسهيل لابن جزي الكلبي

رحمه الله

الإشكال الرابع والعشرون: (١٠٥/١): طبعة دار الضياء- الطبعة الأولى:

« آمن إيماناً أي: صدَّق.

والإيمان في اللغة: التصديق مطلقاً.

وفي الشرع: التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

والمؤمن في الشرع: المصدق بهذه الأمور.

والمؤمن اسم الله تعالى:

أي: المصدِّق لنفسه.

وقيل: إنه من الأيمن أي: يؤمِّن أوليائه من عذابه».

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك:

قوله رحمه الله: "الإيمان في اللغة: التصديق مطلقاً"، أقول: هذا هو المشهور عند اللغويين وجمهور المفسرين، وهذا التفسير للإيمان أشهر ما احتج به المرجئة القائلون بأن الإيمان هو التصديق، يعنون به تصديق القلب، والقول بأن الإيمان هو التصديق مطلقاً، يقتضي أن كلَّ تصديقٍ إيمانٌ، وخالف في ذلك الإمام ابن تيمية رحمه الله فقال: الإيمان في اللغة تصديق خاص، وهو التصديق فيما يؤتمن عليه المخبر؛ كالإخبار عن الأمور الغائبة، فلا يقال لمن صدَّق مخبراً عن طلوع الشمس: آمن له، بل صدَّقه؛ لأن طلوع الشمس من الأمور الحسية الظاهرة.

وقوله: "والإيمان في الشرع: هو التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر"، أقول: نعم هذا هو الإيمان في الشرع بمعناه الخاص المتعلق بالاعتقاد، ويطلق الإيمان في الشرع إطلاقاً

عاما يشمل جميع شرائع الدين الظاهرة والباطنة، يدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (الإيمان بضع وسبعون شعبه، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق)، وفي الحديث رد على المرجئة الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان. وعلى ذلك فيكون الإيمان بمعناه العام اسمًا لكل ما شرعه الله من الاعتقادات والأعمال والأقوال، ولذا قال أهل السنة: الإيمان اعتقاد بالجنان وقول باللسان وعمل بالأركان.



الإشكال الخامس والعشرون: (١٢٠/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«والحق: اسم الله تعالى، أي: الواجب الوجود».

قوله: أي واجب الوجود، أقول: هذا من معنى اسمه تعالى الحق، ويدخل في معنى هذا الاسم (الحق) أنه الموصوف بكل كمال، المنزه عن كل نقص، وأنه الإله الحق، رب كل شيء ومليكه، فيدخل في معنى هذا الاسم جميع أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

س: هل يصح إطلاق «واجب الوجود» على الله تعالى؟

ج: نعم يجوز إطلاق واجب الوجود على الله تعالى خيرا، لا اسما، فهو تعالى واجب الوجود، أي لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم، وليس ذلك من الأسماء الحسنى التي يدعى بها.



الإشكال السادس والعشرون: (١٤٢/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«نسيان: له معنيان:

الذهول؛ ومنه: (إن نسينا أو أخطأنا) [البقرة: ٢٨٦].

والترك؛ ومنه: (نسوا الله فنسيهم) [التوبة: ٦٧].»

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: لا شيء في ذلك.



الإشكال السابع والعشرون: (١٥٠/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«والعلي: اسم الله، والمتعالي، والأعلى؛ من العلو؛ بمعنى: الجلال والعظمة.

وقيل: بمعنى التنزيه عما لا يليق به».

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك: قوله: "من العلو؛ بمعنى: الجلال والعظمة." إلخ، أقول: يلاحظ أنه اقتصر على معنيين من معاني العلو؛ الأول: الجلال والعظمة، المتضمن لعلو القهر، والثاني: التنزيه لله عما لا يليق به، وهذا يتضمن علو القدر، ولم يذكر رحمه الله علو الذات، وهو ارتفاعه تعالى فوق جميع المخلوقات مستويا على عرشه، وهذا هو الذي اختلف فيه أهل السنة والمبتدعة كالجهمية ومن وافقهم، فاسمه العلي سبحانه يتضمن معاني العلو الثلاثة. والله أعلم.



الإشكال الثامن والعشرون: (١٦٠/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«وسبَّحْتُ الله أي: زهته عما لا يليق به من صاحبة الولد والشركاء والأنداد وصفات الحدوث وجميع العيوب والنقائص».

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (وصفات الحدوث) أقول: هذا لفظ مجملٌ يحتمل حقا وباطلا؛ فإن أريد به تنزيهه تعالى عن وصفه بشيء من خصائص المخلوق مما يستلزم تمثيله سبحانه بخلقه فهو حقٌّ، وإن أريد به تنزيهه عما يكون بمشيتته تعالى من أفعاله، وهو ما يعبرون عنه بحلول الحوادث، ويقصدون نفي قيام الأفعال الاختيارية به؛ فإن ذلك باطلٌ. وهذا أصل عند أكثر المتكلمين، فإنه يقولون: إنه تعالى منزّه عن حلول الحوادث،

يريدون نفي قيام الأفعال الاختيارية به سبحانه؛ كالمجيء والنزول والاستواء على العرش، والله أعلم.



الإشكال التاسع والعشرون: (١٦٨/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«وأما وجه الله:

ففي قوله: (ابتغاء وجه الله) [البقرة: ٢٧٢] ، أي: طلب رضاه.

وفي قوله: (كل شيء هالك إلا وجهه) [القصص: ٨٨] ، (ويبقى وجه ربك) [الرحمن: ٢٧]:

قيل: الوجه الذات.

وقيل: صفة كاليدين؛ وهو من المتشابهة.

التعليق: [سبق مضمونها]



الإشكال الثلاثون: (١٧٨/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

« الثامنة: (الرحمن الرحيم) صفتان، من الرحمة، ومعناها: الإحسان؛ فهي صفة فعل.

وقيل: إرادة الإحسان؛ فهي صفة ذات.»

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله: قوله: (ومعناها: الإحسان) إلخ، أقول: هذا يتضمن تفسير الرحمة إما بالإحسان أو بإرادة الإحسان، قال: (والإحسان صفة فعل)، والذين يقولون هذا يريدون ما يخلقه الله من النعم؛ فالرحمة - إذن - عبارة عن مخلوقاته سبحانه،

وإن سموها صفة فعلٍ فهو غلطٌ في العقل؛ فإن المفعول لا يكون صفة للفاعل، بل أثر فعله، وهم لا يثبتون فعلاً يقوم بالفاعل بمشيئته، فليس عندهم إلا فاعل ومفعول، وقد يفسرون الرحمة بإرادة الإحسان، وعليه فهي صفةٌ ذاتيةٌ، كما قال المؤلف، إي إنها قائمة بذاته تعالى، وكلٌّ من التفسيرين فيه صرفٌ للفظ عن ظاهره؛ فإن الرحمة لها معنى يقابل الغضب؛ كما جاء في الحديث القدسي: (إن رحمتي سبقت غضبي)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الذين في العقيدة التدمرية (ص ٣١) في الذين ينفون صفة الرحمة والمحبة والغضب والرضا: "إنهم يفسرون ذلك إما بالإرادة، وإما ببعض المفعولات من النعم والعقوبات" أهـ. وعليه فالواجب إثبات الرحمة صفةً لله حقيقة، وتفسيرها بالإحسان تفسير لها بأثرها. والرحمة في صفات الله نوعان: صفة ذاتية، وصفة فعلية، وذهب ابن القيم إلى أن الصفة الذاتية مدلولُ اسمه الرحمن، والفعلية مدلولُ اسمه الرحيم. وينبغي أن يعلم أن الرحمة المضافة إلى الله نوعان: نوع هو صفة له سبحانه، ذاتيةٌ أو فعليةٌ، كما تقدم، وإضافتها إليه من إضافة الصفة إلى الموصوف، وهي مدلول الاسمين الشريفين، والنوع الثاني رحمة مخلوقة، وإضافتها إلى الله من إضافة المخلوق إلى خالقه، ومن ذلك قوله تعالى: (فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ)، فالرحمة هنا المطر، وقوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)، والرحمة هنا الجنة، وفي الحديث القدسي أن الله قال للجنة: (أنت رحمتي أرحم بك من أشياء)، ومن النوع الأول قول سليمان عليه السلام متوسلاً: (وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)، والله أعلم.



الإشكال الحادي والثلاثون: (٢٠٦/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«الثالثة: تكرر في القرآن ذكر المخلوقات، والتنبيه على الاعتبار في الأرض والسموات والحيوان والنبات والرياح والأمطار والشمس والقمر والليل والنهار؛ وذلك أنها تدل بالعقل على عشرة أمور؛ وهي:

(١) أن الله موجود؛ لأنّ الصنعة دليل على الصانع لا محالة.

(٢) وأنه واحد لا شريك له؛ لأنه لا خالق إلا هو (أفمن يخلق كمن لا يخلق) النحل: ١٧ .

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (لأنه لا خالق إلا هو) توجيه لدلالة المخلوقات على أنه واحد؛ وهذا ليس بجيد في صياغة الاستدلال؛ لأنه تعليل للشيء بنفسه؛ فكأنه قال: دلت على أنه واحد؛ لأنه واحد. ولا يخفى ما فيه.

(٣-٦) وأنه حيٌّ، قدير، عالم، مريد؛ لأنّ هذه الصفات الأربع من شروط الصانع؛ إذ لا تصدر صنعة عن عدم صفة منها.

(٧) وأنه قديم؛ لأنه صانع للمحدثات، فيستحيل أن يكون مثلها في الحدوث.

(٨) وأنه باقٍ؛ لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه.

(٩) وأنه حكيم؛ لأن آثار حكمته ظاهرة في إتقانه للمخلوقات وتدييره للملكوت.

(١٠) وأنه رحيم؛ لأن في كل ما خلق منافع لبني آدم سخر لهم ما في السموات وما في الأرض.

وأكثر ما يأتي ذكر المخلوقات في القرآن في معرض الاستدلال على وجوده تعالى، أو على وحدانيته.

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (وأكثر ما يأتي ذكر المخلوقات في القرآن في معرض الاستدلال على وجوده تعالى، أو على وحدانيته)، أقول: في هذا نظر؛ فإن المخاطبين ليسوا جاحدين لوجود الله؛ بل مشركين في العبادة؛ فالمقصود الأول من ذكر المخلوقات الاستدلال بها على توحيد الإلهية، وهم يقرون بأنه الخالق لهذه المخلوقات، فاحتج عليهم بما أقرؤا به على ما أنكروه من توحيد الإلهية، (إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ)،

(أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا)، ولما قال تعالى :: (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ
أتبع ذلك بقوله: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي
فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ
فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيحِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ
يَعْقِلُونَ)، وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ) إلى قوله: (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ
أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)، فتضمنت الآياتان الأمر بعبادته تعالى، والنهي عن الشرك به، وذكر
المقتضي لذلك، وهو خلق الأولين والآخرين وخلق السماوات والأرض وما بينهما، ونظائر
ذلك كثير.



الإشكال الثاني والثلاثون: (٢٥٥/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«(فإنما يقول له كن فيكون) قال الأصوليون: إن هذا عبارة عن نفوذ قدرة الله تعالى، وليس
بقول حقيقي؛ لأنه إن كان قول: (كن) خطاباً للشيء في حال عدمه لم يصح؛ لأن المعدوم
لا يخاطب، وإن كان خطاباً للشيء في حال وجوده لم يصح؛ لأنه قد كان، وتحصيل الحاصل
غير مطلوب.

وحمله المفسرون على حقيقته، وأجابوا عن ذلك بأربعة أوجه:

أحدها: أن الشيء الذي يقول الله له: (كن) هو موجود في علم الله؛ وإنما يقول له: (كن)
ليخرجه إلى العيان لنا.

والثاني: أن قوله: (كن) لا يتقدم على وجود الشيء ولا يتأخر عنه. قاله الطبري.

والثالث: أن ذلك خطابٌ لمن كان موجوداً على حالة، فيؤمر بأن يكون على حالة أخرى،
كإحياء الموتى، ومسح الكفار. وهذا ضعيف؛ لأنه تخصيص من غير مخصص.

والرابع: أن معنى (يقول له): يقول من أجله؛ فلا يلزم خطابه.

والأول أحسن هذه الأجوبة.

وقال ابن عطية: تلخيص المعتقد في هذه الآية: أن الله عز وجل لم يزل أمراً للمعدومات بشرط وجودها، فكل ما في الآية مما يقتضي الاستقبال: فهو بحسب المأمورات؛ إذ المحدثات تجيء بعد أن لم تكن».

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (وأجابوا عن ذلك بأربعة أوجه) إلخ، أقول: كل هذه الأقوال الأربعة ليس فيها انفصال عن الإشكال الذي ذكره، والراجح منها القول الأول كما اختاره المؤلف، وأرجح منه القول الرابع، وإن كان المؤلف قد ضعفه، ويشهد له قوله تعالى في خلق آدم وعيسى: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)، ولعل الجواب الذي يرفع الإشكال الذي ذكره أن الأمر الوارد في الآيات ليس أمر تكليف للمخاطب بفعل شيء في نفسه أو في غيره، بل هو أمر تكوين يوجب كون الشيء الذي أراده الله، كما أراد، فيكون الموجب لكونه . أي وجوده . إرادته تعالى وقوله، كما جمع الله بينهما في الآيات: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)، وقوله: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)، وحدث المحدثات بإرادته وكلامه سبحانه يستلزم قدرته على كل شيء، (إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

وأما قول ابن عطية رحمه الله فليس فيه جواب، بل يزيد الإشكال، لقوله: "لم يزل أمراً للمعدومات بشرط وجودها"، فمضمون قوله أنه تعالى لم يزل أمراً للمعدومات الموجودات، وهذا ممتنع، وسبب الإشكال عندهم اعتقاد أن الأمر أمر تكليف الذي يُطلب به من المأمور فعلٌ يفعله بعلم وإرادة، والصواب أن الأمر أمر تكوين، كما تقدم. وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٨١/٨).



الإشكال الثالث والثلاثون: (٥٧٠/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«(إنما يتقبل الله من المتقين) استدل بها المعتزلة وغيرهم على أن العاصي لا يتقبل عمله.

وتأولها الأشعرية: بأن التقوى هنا يراد بها: تقوى الشرك».

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: (استدل بها المعتزلة.. إلخ، أقول: ذكر المؤلف قول المعتزلة وقول الأشاعرة، وظاهر كلامه أنه يرد قول المعتزلة، ويرضى قول الأشاعرة، وقول المعتزلة ظاهر الفساد؛ لأنه مبني على أن العاصي ليس بمؤمن، وشرط قبول العمل بالإيمان، وأما قول الأشاعرة فصحيح من جهة أن الشرك يحبط العمل، لكن هذا القول يقتضي أن من لم يكن مشركاً فالله يقبل عمله مطلقاً، وليس هذا بمستقيم؛ فإن المؤمن الموحد قد يعرض له في العمل ما يبطله كالرياء، والمن والأذى في الصدقة، ومخالفة السنة، ومن الخطأ في فهم الآية ظنُّ بعض الناس أن المراد أن الله لا يتقبل إلا من تقيٍّ فاعل للمأمورات، تارك للمعاصي، وهذا يؤول إلى قول المعتزلة، والصواب في الآية أن الله لا يتقبل إلا ممن اتقى الله في عمله ذلك، بأن أتى به على الوجه المشروع، خالصاً صواباً، ولم يأت بما يبطله. والله أعلم.



الإشكال الرابع والثلاثون: (٧١١/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«استوى على العرش) حيث وقع:

حملة قوم على ظاهره؛ منهم ابن أبي زيد وغيره.

وتأوله قوم بمعنى: قصد؛ كقوله: (ثم استوى إلى السماء) [البقرة: ٢٩].

ولو كان كذلك لقال: ثم استوى إلى العرش.

وتأوله الأشعرية أنّ معنى استوى: استولى بالملك والقدرة.

والحق: الإيمان به من غير تكييف؛ فإنّ السلامة في التسليم، والله در الإمام مالك بن أنس في قوله للذي سأله عن ذلك: «الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عن هذا بدعة».

وقد روي مثل قول مالك عن أبي حنيفة، وجعفر الصادق، والحسن البصري.

ولم يتكلم الصحابة ولا التابعون في معنى الاستواء، بل أمسكوا عنه؛ ولذلك قال مالك: «السؤال عنه بدعة».

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله: ((استوى على العرش) حيث وقع، إلخ، أقول: ذكر فيه مذاهب:

الأول: إجراؤه على ظاهره، لابن أبي زيد المالكي.

الثاني: مذهب أهل التأويل، ومنهم الأشاعرة، وبعضهم قال: استوى: قصد، وقالت الأشاعرة: استوى بالملك والقدرة.

الثالث: مذهب الصحابة والأئمة، وهو الإيمان به من غير تكييف، وقرر هذا القول بقوله: (والحق: الإيمان به من غير تكييف؛ فإنّ السلامة في التسليم)، وكلامه هنا متردد بين الإثبات من غير تكييف، وبين التفويض، ولذا استشهد بقول الإمام مالك وغيره: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"، ولكنه قال: (ولم يتكلم الصحابة ولا التابعون في معنى الاستواء، بل أمسكوا عنه)، قال: (ولذا قال مالك: والسؤال عنه بدعة)، ومفهوم كلام المؤلف رحمه الله أن السؤال عن معنى الاستواء بدعة، وهذا خطأ فالذي سئل عنه مالك، وقال: "السؤال عنه بدعة" هو الكيفية؛ لأنه قال: "الاستواء معلوم" أي معناه، "والكيف مجهول، والسؤال عنه" أي السؤال عن الكيف. وقد أخطأ ابن جزري رحمه الله أيضا في زعمه أن الصحابة والتابعين لم يتكلموا في معنى استوى. والصواب هو إثبات الاستواء لله على العرش بمعناه المعلوم، وهو

علا وارتفع، مع نفي التمثيل، ونفي العلم بالكيفية. ومن يتدبر كلام ابن جزي يدرك أنه إلى التفويض أميل، أي تفويض معنى الاستواء، أو هو قوله الذي يقول به. والله أعلم.



الإشكال الخامس والثلاثون: (٧٦٨/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

قال في تفسير قوله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها):

«(فادعوه بها) أي: سموه بأسمائه، وهذا إباحة لإطلاق الأسماء على الله تعالى، فأما ما ورد منها في القرآن أو الحديث: فيجوز إطلاقه على الله إجماعاً. وأما ما لم يرد، وفيه مدح لا تتعلق به شبهة: فأجاز أبو بكر بن الطيب إطلاقه على الله، ومنع ذلك أبو الحسن الأشعري وغيره، ورأوا أن أسماء الله موقوفة على ما ورد في القرآن والحديث».

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: ليس فيما ذكره ما يحتاج إلى تعليق.



الإشكال السادس والثلاثون: (٧٦٩/١): طبعة دار الضياء - الطبعة الأولى:

«(إن كيدي متين) سمى فعله بهم كيداً؛ لأنه شبيهة بالكيد في أن ظاهره إحساناً وباطنه خذلان».

التعليق: قال الشيخ عبد الرحمن البراك: قوله (سمى فعله بهم كيداً) إلخ، يتضمن أن ما يفعله الرب عز وجل بالكافرين من الاستدراج ليس بكيد حقيقة، بل مجرد تسلية، فهو كيد لفظاً لا معنى، وهذا خطأ؛ لأنه صرف للفظ عن ظاهره بلا موجب، كيف وقد أكده الله بالمصدر

المؤكّد بقوله: (وَأَكِيدُ كَيْدًا)؟! فهو تعالى يكيد الكافرين ويمكر بهم، جزاءً على كيدهم
ومكرهم، جزاءً وفاقا.

